ضمان الجودة بكليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

تجارب وإشكاليات

د. أسامة السيد محمود على

أستاذ ورئيس قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات

ومدير وحدة ضمان الجودة والاعتماد

ومدير مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات

كلية الآداب – جامعة القاهرة

usama.elsayed@gmail.com

تمهيد:

تواجه كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم أجمع وفي العالم العربي على وجهه أخص ، تحديات ضخمة مع مطلع الألفية الثالثة، وحدد أحمد زايد[1] بعض هذه التحديات بالتطورات العلمية الهائلة في مجال الاتصالات والتكنولوجيا الحيوية التي تنبئ بمستقبل مختلف يأتي معه بمشكلات إنسانية واجتماعية مختلفة ، وسيطرة الجوانب المادية والاستهلاكية وذيوع أفكار وثقافات مختلفة ومتضاربة نتيجة تطور وسائل الاتصال ومفاهيم العولمة، وتزايد الاهتمام بالتنافسية في مجال التعليم نتيجة للخصخصة ... ومن المعروف ولا أريد أن أزيد أو أكرر ما كتب أو نوقش مراراً من قبل أن مشكلات تكدس الطلاب ونقص الموارد التعليمية وتدني مستويات الطلاب من مراحل التعليم ما قبل الجامعي والنظرة المجتمعية لخريجي الآداب والعلوم الاجتماعية والتي تضعهم في فئة أقل من خريجي كليات العلوم التطبيقية كلها هموم أخرى تضاف إلى هموم هذه الكليات ، والضغوط الحكومية التي تريد أن ترى ناتج[2] مباشر من الأنفاق على طالب الآداب والإنسانيات يتوافق مع حاجات المجتمع. ومع أن معظم كليات الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية في الجامعات العربية بدأت برامج لضمان الجودة وبعضها بدأ حتى مرحلة السعي نحو الاعتماد الأكاديمي ، إلا أن التجارب التي جرت في الجامعات المصرية والخليجية أظهرت إشكاليات وصعوبات متعددة وطرحت أسئلة كثيرة بدلا من أن تتقدم بنا إلى الأمام أو تهدينا وترشدنا وتبين طريقنا نحو التحسن والتميز . وخلال السنوات القليلة السابقة مر على الكاتب مجموعة من التجارب التي شارك فيها بشكل أكسبه دراية بأبعاد هذه الإشكاليات والصعوبات عندما عمل في مطلع الألفية بجامعة قطر وشارك في العديد من الاجتماعات مع خبراء مؤسسة راند الأمريكية الشهيرة RAND Corporation التي كانت

الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات ، مج ١٥ ، ع ٣٠ (يوليو ٢٠٠٨)، ص ١٩٥ –٢٠١ .

تتولى وضع سياسة لتحسين الوضع هناك للوصول إلى ضمان الجودة بجامعة قطر ، وحاليا كمدير لوحدة ضمان الجودة بكلية الآداب بجامعة القاهرة وزيارته لعمادة ضمان الجودة بجامعة الملك سعود واشتراكه مع الزملاء هناك فى العديد من الحوارات، علاوة على العديد من الحوارات والنقاشات الثرية التي شارك فيها في مؤتمرات وندوات في القاهرة وقطر ودبي والمنظمة العربية للتنمية الإدارية ومن خلال عمله المستمر مع الهيئة القومية المصرية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي وهى المظلة التي تجتمع تحتها كل وحدات ومراكز ومشروعات الجودة والاعتماد بالجامعات المصرية الحكومية والخاصة ، علاوة على متابعته اليومية للإنتاج الفكري في هذا الموضوع . والورقة الحالية تمثل رصداً وتتبعا لهذه الإشكاليات لقضية آن الأوان للتصدي لها في ظل ثوابت دينية واجتماعية وأكاديمية لا تنازل عنها يتحداه عالم متغير من حولنا .

مفاهيم وضرورات :

حدد دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي في جمهورية مصر العربية[٣] ضمان الجودة بأنه : "الوسيل للتأكد من أن المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة جهة معينة تم تحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة سواء الوطنية أو الدولية وأن مستوى جودة فرص التعليم والأبحاث والمشاركة المجتمعية تعتبر ملائمة وتستوفى توقعات مختلف أنواع المستفيدين". وصاغت جامعة المنصورة في إستراتيجيتها المعتمدة لتوكيد الجودة ، مفهوم مشابهة ولكن أوضح حين ذكرت[٤] أنها "مجموعة الأنشطة والإجراءات والمقاييس والمعايير المستخدمة لفحص وتقييم المؤسسات التعليمية والبحثية للتحقق من استيفاء الشروط والمقومات الأكاديمية والتنظيمية والإدارية التي تضمن تحقيق رؤية ورسالة وأهداف هذه المؤسسات في مجالات التعليم والبحوث وتطوير المعرفة وخدمة المجتمع بشكل يتلاءم مع المستويات المتعارف عليها عالميا .

والجودة تعني في أبسط معانيها التميز ، وإطارها وعناصرها محدده ، تتضمن وضع رسالة ورؤية للمؤسسة الجامعية ، يتم تحدثها على فترات متقاربة وهيكل تنظيمي واختيار قيادات أكاديمية وإدارية بنظام يتصف بالشفافية والعدالة طبقاً لمعايير محددة وتوافر أعضاء هيئة تدريس كما ونوعا بمواصفات متميزة والعمل على تنمية قدراتهم باستمرار وبرامج تعليمية موصفة وموثقة تعتمد وتقوم على الرسالة والرؤوية والمعايير الأكاديمية ، وتوفر موارد تعليمية وخطط بحثية ومجتمعية أعدت بناء على قياس احتياجات المجتمع وقياس مستمر لرد الفعل والتغذية المرتدة من أصحاب فرص العمل والممولين .

ولكي تتحقق الجودة ، لابد أولا من إعداد دراسة ذاتية تتسم بالصدق التام والشفافية المطلقة لتقييم الوضع القائم والوصول إلى نظام أكاديمي يضمن الجودة والسعي إلى الاعتماد ، وهذا بدوره يتطلب تقارير دورية لكل مقرر وكل برنامج وكل نشاط بحثي أو مجتمعي على مستوى الوحدات الأكاديمية يتطلب إتاحة المعلومات ووجود نظام للمساءلة والجزاء والثواب وسياسات إستراتيجية وضمان التمويل الكافي ونوعية طلاب من التعليم العام[٥] وموارد تعليمية من مدرجات ومعامل ومكتبات وفنين ومعاونين ونظام دعم مستمر

للطلاب بما فيهم المتفوقين أو المتعثرين أو ذوى الاحتياجات الخاصة .

وعلى خلاف ما يعتقد الكثيرين من الزملاء الأكاديميين العرب ، فإن الجودة ليست من المفاهيم الحديثة أو الجديدة بل أنها قديمة قدم الجامعات نفسها ، فلو نظرنا إلى الخطاب الذي ألقاه أول مدير لجامعة القاهرة في عام ١٩٠٨ لوجدنا معظم مفاهيم ومحاور الجودة الأكاديمية في هذا الخطاب الذي حدد رسالة الجامعة وهدفها ورؤيتها . أن لغة الخطاب والمصطلحات في هذا المجال هي التي تغيرت وتعددت أما الجذور والأصل فهو موجود وأصيل أصالة الجامعات العربية نفسها.

أن الحديث عن موضوع الجودة والاعتماد والطرح القوى لها في الفترة الراهنة كان نتيجة مجموعة كبيرة من العوامل ، أولها الظهور الواسع والتأثير القوي لما بدأ يعلن بانتظام من ترتيب الجامعات في العالم وخلو الترتيب من أي جامعة عربية حكومية أو أهلية في مراتب متقدمة أو حتى في المئات الأولى، مما خلق اجماع حكومي ومجتمعي بأن هذه الجامعات لا تؤدي دورها وبدأت التساؤلات عن العائد من التكلفة التي تنفق عليها ، والتطورات العلمية الكبيرة التي دعت إلى تساؤلات أخرى عن مقدار تواكب البرامج والمقررات والتخصصات الموجودة مقارنة بالجامعات الأمريكية أو الأوربية أو حتى في بعض الدول الأسيوية أو الإفريقية كالصين وماليزيا وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا ، وازدياد الضغوط على التعليم الجامعي بفعل التوسع في التعليم ما قبل الجامعي وازدياد مستويات الدخل الفردي والأسري والوطني الذي دفع الجميع إلى الرغبة في التعليم والحصول على شهادات جامعية ، والتناقص في فرص العمل المتاحة للخريجين في كثير من الدول العربية الذي أدى إلى سعي أصحاب فرص العمل إلى الحصول على الخريج المتميز سواء من داخل أو خارج الدولة ، أو وجود تنافسية عميقة في مجال التشغيل ، واتفاقيات التجارة العالمية — الجات — التي أشعلت الخوف والهلع لدى المجتمعات العربية فيما يختص بجانب حرية تنقل العمالة من دولة إلى أخرى، مما سيجعل هذه التنافسية غير عادلة بالنسبة للشباب العربي في كثير من التخصصات ، وأزمات اقتصادية عابرة وأخرى راسخة تواجه الجامعات العربية تجعل النفقات دائما اعلي من الميزانيات المرصودة من الاتفاق على كل منظومة الجامعات أقل من المطلوب ومن المأمول .

أن الطرح القوي والمستمر لمفاهيم ضمان الجودة جاء مواكبا لكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تجتاح العالم في السنوات القليلة الأخيرة، ونظر إليها البعض على أنها ترف وارد إلينا ، والبعض الأخر على أنها مفاهيم غربية دخيلة ، والبعض الثالث نظراً إليها بتمعن محاولا مثلنا أن يكتسب ثقافة جديدة علينا في مظهرها هي ثقافة ضمان الجودة والاعتماد ولكنها عميقة الأصل في الثقافة العربية .

إشكاليات ضمان الجودة في كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية :

نحاول في العناصر التالية رصد إشكاليات وعقبات ضمان الجودة والاعتماد في كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات

العربية ، ومناقشتها باختصار ليس لأننا من هواة جلد الذات وتعذيبها ، ولكن لأننا من دعاة عدم دفن رؤوسنا في الرمال وتجاهل ما حولنا وما نحن فيه :

أولا : تعدد روافد وثقافات كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية :

وذلك أنها على الطرف الآخر من كليات العلوم البحتة والتطبيقية أو كليات القانون والشريعة أو كليات الإدارة والاقتصاد، تجمع بين أعضاء هيئة تدريس في الآداب واللغة العربية وفي اللغات الأجنبية (انجليزي – فرنسي – ألماني – ايطالي – اسباني – روسي – صيني – ياباني – لاتيني – فارسي – تركي – عبري) ولكل منها روافد وأنهار يتدفق معها ويأتي لنا بثقافات كثيرة ، ثم هناك تخصصات العلوم الاجتماعية (الاجتماع – علم النفس – المكتبات والمعلومات – الإعلام – الجغرافيا – التاريخ) التي تطفي طابعها على مجتمع هذه الكليات هي الأخرى . أن هذا التجانس لم ينصهر حتى الآن بما فيه الكفاية ليصنع حتى لغة واحدة ولا أقول معايير واحدة أو مناهج واحدة أو حتى متفق عليها وما اجتماعات وندوات كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية الأخير دليل على ذلك .

أن هذا الاختلاف يجعل من كليات الآداب مستعصية على الاعتماد بالذات ، لأنك تتعامل مع شئ غير متجانس فلا تستطيع أن تضعه في قالب واحد ، والمحاولات متعددة من حولنا للتخلص من ذلك ، منها ما هو حاد مثل الإلغاء والضم إلى كليات أخرى كجامعة قطر التي ضمت كلية الآداب وكلية العلوم معا مع تقليص أقسام الآداب الإنسانية ، ومنها ما هو منطقي مثل فصل بعض أقسام هذه الكليات وضمها إلى كليات أخرى ، مثل فصل أقسام المكتبات والمعلومات عن الآداب وضمها إلى العلوم الاجتماعية أو التربية أو الإعلام أو حتى الحاسبات الإلكترونية وهذا هو حال بعض الجامعات السعودية وفي ليبيا ولبنان والمغرب وتونس ، ومنها ما هو متردد مثل اقتراح المجلس الأعلى للجامعات في مصر بضرورة تقسيم كليات الآداب إلى كليات آداب ولغات وكليات علوم اجتماعية تضم أقسام الجغرافيا والتاريخ والاجتماع وعلم النفس والمكتبات والمعلومات.

ثانيا : مقاومة مجتمع كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية إلى ثقافة ومفاهيم الجودة وبصورتها المطروحة

دعونا نعترف أن أشد مقاومة لهذه المفاهيم الحديثة في أي جامعة هي مقاومة مجتمعات كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات العربية ، وتحضرني عشرات الحجج التي ذكرها أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب لهذه الثقافة ، بعضها لعدم الفهم وبعضها لوجود مصالح بأن يبقى الوضع لما هو عليه، وبعضها الأخر حقيقي ومنطقي ، ولن أخوض أو اسرد أسباب المقاومة لعدم الفهم أو لوجود مصالح احتراما لأراء زملاء من الواجب احترامها وهى عموما قابلة للمناقشة معهم وتثمر محاولات نشر ثقافة الجودة بورش عمل أو دورات عن تغييرها وتقليل حجم

المقاومة ، ولكن سوف أفصل في الأسباب الأخيرة وهى – على ما اعتقد – حقيقية ، فهناك تكدس كبير في أعداد الطلاب لا يقابله اعتمادات لمصادر تعلم كافية وهذا يمنع ضمان الجودة، وبناء وتصميم البرامج والمقررات يعتمد في كثير من الأهداف والوحدات على الثقافة العربية والإسلامية وعلى العادات والتقاليد ولا يمكن إتباع قوالب جاهزة لبناء المقررات والبرامج مثل العلوم والهندسة والطب والصيدلة ، وبالتالي هناك نقص في المعايير بكافة أنواعها ولم يهتم أحد في الجامعات العربية بأعداد هذه المعايير إلا مؤخراً وهذا يحد من ضمان الجودة ، ثم –وهذا هو الأهم– أن موضوعات الإنسانيات والآداب كلها موضوعات إبداعية وفكرية وليست موضوعات مهنية ، وتعتمد على حرية التفكير وحرية الإبداع والنقاش والنقد لهذا نجد أعضاء هيئة التدريس والطلاب في هذه الكليات الأكثر نقاشا والأكثر نقداً بين أقرانهم في كليات أخرى ، إلا أن هذا أيضا يجعلهم يكرهون ضوابط نظم الجودة والاعتماد وهى كما تعلمون كثيرة.

ثالثا : النقص في المعايير المرجعية القياسية أو المعايير القياسية الوطنية :

المعايير هي حجر الزاوية في بناء الجودة الأكاديمية ، وهى من عدد من الأنواع[٦] فهناك معايير أكاديمية وطنية توضع لتمثل الحد الأدنى المقبول من كل مؤسسة تعليمية وتضعها لجنة خاصة من ممثلي المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة وممثلي وزارة التعليم والتعليم العالي وممثلين عن المجتمع . وهناك معايير مرجعية قياسية تأخذها المؤسسة التعليمية لنفسها من مؤسسة أو برنامج أخر خارجي أو عالمي وتعدلها أو تبقيها كما هي بشرط ألا تقل عن المعايير القياسية الوطنية . ويندرج تحت هذه المعايير معايير مدخلات للطلاب والموارد التعليمية ، ومعايير مخرجات للخريجين والأبحاث والمشاركة المجتمعية ، ومعايير لإعداد رسالة وهدف المؤسسة وإعداد المقررات والبرامج .

وكثيرة هي المعايير في مجالات العلوم والهندسة والزراعة والطب والصيدلة والقانون والإدارة والاقتصاد لأنها تخصصات تخضع للمعيارية منذ زمن ، فمقرر الكيمياء الحيوية ستجد وحداته متشابهة بين برنامج بجامعة عربية وأي جامعة أخرى، قليلة هي إلى حد الندرة المعايير في مجال الإنسانيات والاجتماعيات والآداب ، لأنها علوم وتخصصات تتأثر بالمجتمع وتصاغ وفق ظروفه ، وتعتمد على ثقافته وتقاليده وتاريخه ، لهذا لا تستطيع نقل معايير برنامج اللغة اليابانية أو الفرنسية أو حتى الانجليزية من الجامعات اليابانية أو الفرنسية أو البريطانية ، لأنهم يصممون البرنامج لطالب مختلف لغته الأم هي هذه اللغة ، ولن تجد مقرر تاريخ إسلامي أو أدب عباسي او مخطوطات أو مراجع التراث العربي في أي جامعة خارج العالم العربي لتعتمد على معاييرها أو تقيس المقرر أو البرنامج بالجامعات العربية عليه ، وإذا وجدت سيكون لطالب مختلف بثقافة مختلفة بموارد مختلفة وهكذا . ومع ذلك لابد أن نعترف وأن نتفاءل أن الجهد حثيث في وضع معايير وطنية يندرج تحتها

معايير تفصيلية في الأردن والسعودية والإمارات ومصر وغيرها .

رابعا : ابتعاد مواصفات الخريج عن متطلبات سوق العمل:

كليات الآداب والإنسانيات ليست من الكليات المهنية مثل الطب أو الصيدلة أو الإدارة أو التمريض ولكنها كليات تهدف إلى بناء مهارات عقلية وتحليلية ونقدية لدى الدارس ، أكثر من أن تهدف إلى إعداده في مهن محدده وربما يستثنى من ذلك أقسام قليلة كلها في جانب العلوم الاجتماعية مثل أقسام أو برامج المكتبات والمعلومات وعلم النفس والاجتماع وحتى هذه يبتعد الخريج منها عن متطلبات سوق العمل في كثير من الأحيان . إن هذا العنصر بالذات يجعل هناك شعورا حكوميا ومجتمعيا متزايداً عن قلة جدوى هذه الكليات، ويبرر زيادة عدد المتعطلين عن العمل من الخريجين، مقارنة بالخريجين من كليات أخرى ، ويجعل قياس نواتج التعلم لدى الخريج صعبة للغاية من ناحية أخرى وهى أحد أركان ضمان الجودة .

ولابد أن نعترف أن دراسات قياس حاجات مؤسسات المجتمع من الخريجين من حيث العدد ومن حيث المهارات المطلوبة من خريجي كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية شبه غائب ، ويؤدي ذلك إلى فجوة بين ما يتطلبه سوق العمل وبين المقررات ، ولابد أن نعترف أيضًا بأن التطوير والتحديث في مقررات وبرامج هذه الكليات بطئ نسبيا مقارنة بالكليات الأخرى ، استجابة لمتطلبات سوق العمل المتغير.

وحتى لا نظلم أنفسنا لابد أن نشير إلى أن طبيعة تخصصات العلوم الأدبية والإنسانية طبيعة راسخة بطيئة التغيير لأنها تعتمد على ثوابت دينية واجتماعية وتاريخية عميقة ، وأن كثير من المقررات لابد من تدريسها بطريقة نظرية تقليدية بعيدة عن المعامل والمختبرات ، وأن هدفها كما ذكرنا أن تبنى مهارات عقلية وتحليلية ونقدية أكثر من أن تبنى مهارات مهنية .

خامسا : ضعف المدخلات في المنظمة الجامعية :

نظم ضمان الجودة تتطلب مدخلات متمثلة في نوعية طالب وتوفر مصادر للتعلم وتحدد مخرجات لمواصفات الخريج والمساهمات البحثية والمجتمعية . والطرح الرسمي لنظم ضمان الجودة في الجامعات العربية يركز على المخرجات ويهمش أو يقلل تأثير المدخلات ، وغنى عن القول أن هذا الطرح غير عادل وغير منطقي وغير مقبول ولا يمكن أن يستمر . أن نظام القبول بالجامعات العربية يرسل أضعف طلاب التعليم العام إلى كليات الآداب والإنسانيات والعلوم الاجتماعية وهذه الكليات تتلقى أقل دعم حكومي ويخصص لها أقل ميزانيات وعلى النقيض أكبر عدد من الطلاب لأن تكلفة إعداد الطالب بها أقل من الكليات الأخرى وكل الجامعات تريد تقليل الإنفاق ، ونعلم جميعا مقدار عدم مسايرة كثير من اللوائح المعمول بها في كلياتنا وفي منظومتنا الجامعية عامة .

إن مدخلات المنظومة الجامعية في كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية كلها ضد

التقدم نحو الجودة ، وحرى بالمسئولين توفير المدخلات اللازمة للحصول على المخرجات الجيدة .

لقد كانت الصفحات السابقة مجموعة من الخواطر التي كانت تجول في رأسي ورأس الكثيرين من المهمومين بقضايا التعليم الجامعي عامة وقضايا ضمان الجودة والاعتماد خاصة في كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، رأيت أن من الواجب طرحها بشكل منشور، علينا جميعا أن نجد السبيل لمواجهة هذه الإشكاليات أو على الأقل بدأ حوار عربي واسع حولها .

المصادر

١- أحمد زايد . مستقبل العلوم الإنسانية أسئلة للنقاش . بحث مقدم في مؤتمر آداب القاهرة في مئويتها الثانية رؤية مستقبلية . جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ٤-٦ مايو ٢٠٠٨ .

٢- فيصل يونس . ثقافة الجودة . كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٣- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالي ، مشروع ضمان الجودة والاعتماد . دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي بجمهورية مصر العربية ، القاهرة ، المجلس الأعلى للجامعات ، ٢٠٠٥ . ص١٤.

٤- جامعة المنصورة . الإستراتيجية المعتمدة لتوكيد الجودة والاعتماد بجامعة المنصورة . المنصورة ، الجامعة ، ٢٠٠٥.

٥- أمين محمد النبوي . الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي تقديم حامد عمار . القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٦ . ص١٩،١٨ .

٦- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالي ، اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد . دليل إعداد المعايير الأكاديمية القياسية . القاهرة ، ٢٠٠٧ .